تقدير وتحليل اهم مؤشرات كفاءة قطاع التجارة الخارجية القومي والزراعي في العراق للمدة من (٢٠٠٠-٢٠١٧)

د.محمد عبد الرسول لطيف (*) طالب جاسب الكعبي (**)

المستخلص:

يهدف البحث تقدير اهم مؤشرات التجارة الخارجية على مستوى الاقتصاد القومي والزراعي والتعرف علي قدرتها في تفسير الظواهر الاقتصادية المحلية والعالمية التي واجهت قطاع التجارة الخارجية القومي والزراعي خلال مدة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٧) ، توصل البحث الى استنتاجات اهمها ، تراوح معدل التبعية على المستوى القومي بين حد أدني بلغ نحو ٢٠,١١٪ عام ٢٠٠٠ وحد أعلي بلغ نحو ٧٩,٣٤ ٪ عام ٢٠٠٧ وهذا يعنى أن العراق يعتمد على الواردات بنسبة تقدر نحو ٢٢,٢١٪ ، بلغ متوسط نصيب الفرد من الواردات بنحو ٥٢٢,١٦ دولار في حين بلغ متوسط نصيب الفرد من الصادرات بنحو ٢٢٩,٤٥ دولار عليه يكون متوسط ما يتحمله الفرد من الواردات يمثل ٢,٢٧ مما يعود عليه من الصادرات ، يوضح صافي الميزان التجاري ان هناك عجز تراوح بين حد ادني مطلق بلغ نحو ٤٥٦٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٢ ، وحد اعلى مطلق بلغ نحو ٥٣٠٣٢ مليون دولار في عام ٢٠١٤ ، تراوح معدل التبعية الزراعيه بين حد أدني بلغ حوالى ١٦,٢٩٪ عام ٢٠٠١ وحد أعلي بلغ نحو ١٢٤,٤٩ عام ٢٠١١ ومتوسط نحو ٦٠,١٩٪ للفترة اعلاه ، بلغ متوسط نصيب الفرد من الواردات الزراعية نحو ٩٥,٨٧ دولار خلال الفتره اعلاه في حين قدر متوسط نصيب الفرد من الصادرات الزراعية بنحو ١,٠٦ دولار للفتره نفسها ، وفيما يخص معدل التغطية الزراعي فقد تراوح بين ٠,١٩ ٪ كحد ادنى عام ٢٠١١ وحوالي ٤,٣٣٪ كحد اعلى عام ٢٠٠٤ ومتوسط بلغ بنحو ١,٥٢٪ وهذه النسبة تعكس نقص قيمة الصادرات الزراعية بالنسبة للواردات الزراعية ،واوصى البحث زيادة تنسيق السياسات الاقتصادية بما يعمل على رفع قيمة الصادرات لتقليل العجز وتغطية أكثر للواردات .

الكلمات المفتاحية :

تقدير - تحليل - مؤشرات كفاءة - قطاع التجارة الخارجية - القومي - الزراعي - العراق .

(*) وزارة الزراعة

(**) وزارة الزراعة

المقدمة:

تلعب التجــارة الخارجيــة دورا هاما في تمويل برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية المختلفة لاقتصاديات كل من الدول النامية والمتقدمة علي السواء ولايقصد بالتجارة الخارجية مجرد تبادل السلع والخدمات بين الدول فقط بل يتعدي ذلك إلى انتقال عناصر الإنتاج بين الدول مثل رأس المال والخبرات الفنية (٥) . ويتمتــع العــراق بميزة نسبية فى تصدير بعض المحاصيل الزراعية والمنتجات والمواد الخام وبعض السلع نصف المصنعة وتامة الصنع، وهــذا التنوع في الصادرات العراقيــة ما بين زراعية وغير زراعية، يساعد علي تنمية الصادرات العراقيــة ويسهــم في تدفق العملات الاجنبية التي يمكن استخدامها فى تغطية جزء من نفقــات الواردات العراقيــة من المواد الخام والسلع الوسيطة والاستهلاكية والاستثمارية اللازمة لدفع عملية التنمية وزيادة معدل النمو الاقتصادي ويقلل من تأثير الأزمات العالمية علي الاقتصاد القومي العراقــي(١٧)، تكمــن اهميــة البحث في تسليطه الضوء على موضــوع في غاية الاهمية وهو مدى فعالية سياسة التجــارة الخارجية على المستوى القومي والقطاع الزراعي في رفع معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي والزراعي وضمان تطوره وتحسينه من الناحية الكميــة والنوعيــة اذ ان السياسة اعلاه تعــد من اهم السبل التي يتم بواسطتهــا تحقيق النمو الاقتصادي المنشود، وينطلق البحث من مشكلة مفادها تعدد مؤشرات قطاع التجارة الخارجية مما ادى الى ضبابية الرؤيه في مدى مقدرتها لتفسير التغيرات في اقتصاديات الدولً ومنها العراق ، فضلا عن مدى توافقها مع بعضها البعض ، وتفسيرهــا لبعضهــا البعض او ان كل منها يختص بتفسير ظاهرة بذاتها ، ويهدف البحث الــى تقديــر اهم مؤشرات التجارة الخارجية على مستــوى الاقتصاد القومي والزراعي للتعرف علي مدى مقدرة هــذه المؤشرات في تفسير الظواهــر الاقتصادية المحلية والعالمية التي واجهت قطاع التجــارة الخارجية القومي والزراعــي (تغيرات في الصادرات والــواردات الكلية والزراعية والدخل القومــي والزراعي والناتــج المحلي الاجمالي والزراعي) خلال مدة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٧) ومدى توافــق هذه المؤشــرات وارتباطها ببعضهــا الطــريقة البحثية ومصادر البيانات استند البحث لمنهجية التحليل الاقتصادي الوصفي والكمي ، وقد أعتمد البحث على بعض مصادر البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة والتي تصدرها الجهات ذات الصلة الوثيقة بموضوع البحث مثل الجهاز المركزي لــلاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الابحــاث والاحصاء للبنك المركزي العراقي ، فضلا عن بعض المواقععلى شبكة المعلومات الدولية.

اجزاء ومحتويات البحث / المواد والطرائق

اولا: اهم مؤشرات قياس كفاءة قطاع التجارة الخارجية على المستوى القومي في العراق:

تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في الاقتصاد الوطني، وفي معظم اقتصاديات الدول النامية والمتقدمــة علــى حــد سواء، إذ أنها تسهــم في توفير السلع التــي لا يفي بها الإنتــاج المحلي من خلال الــواردات، فضلا عن انها مصــدرا أساسيا لتأمين موارد العملات الأجنبيــة اللازمة لتمويل متطلبات التنمية الاقتصادية من خلال الصادرات (٢)، كما تشكل التجارة الخارجية للمنتجات عاملا مهما للدول ومنها العراق لما لها من أهمية بالغة في تعريف المنتجات للأسواق الإقليمية والعالمية.

وتعطي مؤشـرات التجارة الخارجيــة دلالات واضحة على واقع قطاع التجــارة الخارجية ، الذي يعـد من القطاعــات الرئيسة في المنظومة الاقتصادية، لأنه القطــاع المعول عليه بتحقيق معدلات نمو اقتصادية (١١)، ان اهم مؤشــرات قيــاس الكفاءة الاقتصادية لقطاع التجــارة الخارجية العراقيه على المستوى القومي كما في ادناه:

١. نصيب الفرد من التجارة الخارجية: ويقصد به نصيب متوسط الفرد من التجارة الخارجية ويتم حسابة وفق المعادلة الاتية (١).

قيمة الصادرات + قيمة الواردات / عدد السكان

٢- نصيب الفرد من الواردات: أى متوسط ما يحصل عليه الفرد الواحد من الواردات ويتم حسابة وفق المعادلة الاتية (٨).

قيمة الواردات / عدد السكان

٣- نصيــب الفــرد من الصادرات: أى متوسط مــا يحصل عليه الفرد الواحد مــن الصادرات ويتم حسابة وفق المعادلة الاتية (٣).

قيمة الصادرات / عدد السكان

٤- معدل التغطية : أى معدل تغطية قيمة الصادرات لقيمة الواردات ويشير المؤشر الى مدى تحكم الدولة في وارداتها والقوة الشرائية لصادراتها (٨) ويتم حسابة وفق المعادلة الاتية:

(قيمة الصادرات / قيمة الواردات) *١٠٠

٥- معدل التبعية : يشير المعيار الى المركز التجاري للدولة او كفاءة التجارة الخارجية لها ومقدرتها على تغطية نفقات وارادتها من حصيلة صادراتها ويحسب وفق المعادلة الاتية (١).

(قيمة الواردات /قيمة الدخل القومي)*١٠٠

٦-الميزان التجاري: يشير الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات ويحسب وفق المعادلة الاتية (١).

قيمة الصادرات - قيمة الواردات

٧- الميل المتوسط للتجارة الخارجية: يمثل الميل المتوسط للتجارة نسبة قيمة التجارة الخارجية لقيمة الدخل القومي وتعتبر من المؤشرات الهامة التى توضح مدى ارتباط الاقتصاد القومى فى مبادلاته السلعية مع العالم الخارجى وتعتبرالتجارة عاملا رئيسا من عوامل تحديد الدخل القومي وتزداد أهمية هـذا العامل كلما ارتفع نصيب التجارة من الدخل القومي اذ تسهـم حصيلة الصادرات فى زيادة الدخل القومي وفى زيادة القدرة الاستيرادية للدولة. ويحسب الميل المتوسط للتجارة الخارجية والميل المتوسط للتصديرعلى النحو التالي (٣)

الميل المتوسط للتجارة الخارجية = (قيمة التجارة الخارجية /قيمة الدخل القومي)*١٠٠

الميل المتوسط للتصدير= (قيمة الصادرات /قيمة الدخل القومي)*١٠٠

٨ -الميل الحدى للتجارة الخارجية: ويتم الحصول عليه عن طـريق قسمة التغيرات فى قيمة التجارة الخارجية على التغيرات فى قيمة الدخل القومي، وهذا يعني انه يقيس علاقة التغير في التجارة الخارجية للتغير في الدخل القومي للدولة، وتوجد له صورتين الميل الحدى للواردات والميل الحدى للصادرات .

ويشير الميل الحدى للواردات الى الدرجة التى يفضل بها السكان انفاق الزيادات المحققة فى الدخل القومي على استيراد سلع اجنبية وكلما زاد هـذا المؤشر دل ذلك على زيادة إعتماد الدولة على الواردات. والجزء المخصص من الدخل القومي للاستيراد الأمر الذى يؤدى الى عواقب سيئة على الاقتصاد حيث ينخفض الجزء المخصص من الدخل القومي للإنفاق على السلع المحلية وبالتالى ينخفض الطلب الكلى مما يبطئ من حركة نمو الاقتصاد القومى ويحسب الميل الحدي للواردات والميل الحدي للصادرات على النحو التالي (٨) :

الميل الحدي للواردات = (التغيرات في قيمة الواردات /التغيرات في قيمة الدخل القومي)*١٠٠

الميل الحدي للصادرات = (التغيرات في قيمة الصادرات /التغيرات في قيمة الدخل القومي)*١٠٠

٩-معـدل التبادل الدولى الصافى: يقصد بمعدل التبادل الدولى الصافى الشروط التى يتم بها تبادل التجارة بين بلد وأخرى، أى أنه عبارة عن النسبة بين قيمة السلعة المصدرة وقيمة السلعة المستوردة. وفى حالة تعدد السلع المصدرة والمستوردة فان معدل التبادل الدولى يعبر عن العلاقة بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات واتجاهات هـذه العلاقة. وتعتبر معدلات التبادل الدولى ذات أهمية كبيرة فيما يتعلق بالميزان التجاري والدخل القومى خصوصا فى الدول التى تلعب فيها التجارة الخارجية دور فعال فى الاقتصاد القومى.غير أن أهمية معدلات التبادل الدولى تبدو أكثر وضوحا بالنسبة للدول المصدرة للمواد الأولية، اذ تشكل المواد الأولية جانبا هاما من جملة الصادرات وبالتالى تؤثر على الدخل القومى فى تلك البلاد ومما لا شك فيه أن تقلبات معدلات التبادل الدولى تؤدى الى تقلبات حادة فى حصيلة الصادرات وهو ما يؤثر على تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية، لذلك فان العمل على تحسين معدل التبادل الدولى يجب أن يكون هدفا من أهداف السياسة الاقتصادية الرشيدة لاي بلد ويحسب وفق المعادلة الاتية (١):

معدل التبادل الدولـي الصافى= الرقـم القياسي لقيمـة الصادرات /الرقم القياسـي لقيمة الورادات *١٠٠

وتعنى زيادة المعدل الصافى عن١٠٠ أن قيم الصادرات قد ارتفعت بالنسبة لقيم الواردات وبذلك يتحسن الوضع الاقتصادى بالنسبة للتعامل الخارجى ، الأمر الذى يعنى أن الدولة تستطيع شراء كمية أكبر من الواردات بنفس كمية الصادرات التى كانت مصدرة من قبل وبذلك يزداد الدخل القومى.

ثانيا: اهم مؤشرات قياس كفاءة قطاع التجارة الخارجيه الزراعي في العراق:

ان أهم مؤشرات كفاءه التجارة الخارجية في القطاع الزراعي تتمثل بالاتي :

نصيب الفرد من التجارة الخارجية الزراعية : ويقصد به نصيب متوسط الفرد من التجارة الخارجية الزراعية ويتم حسابة وفق المعادلة الاتية (١).

قيمة الصادرات الزراعية + قيمة الواردات الزراعية / عدد السكان

نصيب الفرد من الواردات الزراعية: أى متوسط ما يحصل عليه الفرد الواحد من الواردات الزراعية ويتم حسابة وفق المعادلة الاتية (٨).

قيمة الواردات الزراعية / عدد السكان

نصيب الفرد من الصادرات الزراعية: أى متوسط ما يحصل عليه الفرد الواحد من الصادرات الزراعية ويتم حسابة وفق المعادلة الاتية (٣).

قيمة الصادرات الزراعية / عدد السكان

معدل التغطية في القطاع الزراعي : أى معدل تغطية قيمة الصادرات الزراعية لقيمة الواردات الزراعية ويشير الى مدى تحكم الدولة في وارداتها الزراعية والقوة الشرائية لصادراتها (٨).

(قيمة الصادرات الزراعية / قيمة الواردات الزراعية) *١٠٠

معدل التبعية في القطاع الزراعي : يشير المعيار الى المركز التجاري للدولة او كفاءة التجارة الخارجية الزراعية لها ومقدرتها على تغطية نفقات وارادتها الزراعية من حصيلة صادراتها الزراعية ويحسب وفق المعادلة الاتية (١).

(قيمة الواردات الزراعية /قيمة الدخل الزراعي)*١٠٠

الميزان التجاري الزراعي : يشير الفرق بين قيمة الصادرات الزراعية وقيمة الواردات الزراعية ويحسب وفق المعادلة الاتية (١).

قيمة الصادرات الزراعية - قيمة الواردات الزراعية

وتشمل الصادرات والواردات الزراعية المحاصيل والسلع والمنتجات الزراعية المادية التي مصدرها الاقتصاد الزراعي والتى قد يكون سبق وان تم استيرادها من دولة أخرى (١٢).

الميل المتوسط للتجارة الخارجية الزراعية: تؤدى التجارة الخارجية الزراعية دورا هاما فى تمويل برامج التنمية الزراعيــة ويمثل الميل المتوسط للتجارة نسبة قيمة التجارة الخارجية الزراعيــة لقيمة

الناتج الزراعي وتعتبر التجارة الخارجية الزراعية عاملا رئيسا من عوامل تحديد قيمة الدخل الزراعي وتزداد أهمية هـذا العامل كلما ارتفع نصيب التجارة الزراعيــة من الدخل الزراعــي اذ تسهـم حصيلة الصادرات الزراعية فى زيادة الدخل القومي وفى زيادة الدخل الزراعي والقدرة الاستيرادية الزراعية للدولة . ويحسب الميل المتوسط للتجارة الخارجية الزراعية والميل المتوسط للتصدير الزراعي على النحو التالي (٣) :

الميل المتوسط للتجارة الخارجية الزراعيــة = (قيمــة التجــارة الخارجيــة الزراعيــة /قيمة الدخل الزراعي)*١٠٠

الميل المتوسط للتصدير الزراعي = (قيمة الصادرات الزراعية /قيمة الدخل الزراعي)*١٠٠

٨ -الميل الحدى للتجارة الخارجية الزراعية: وتوجد له صورتين الميل الحدى للواردات الزراعية والميل الحدى للصادرات الزراعيــة ويشير الميل الحدى للواردات الزراعيــة الى الدرجة التى يفضل بها السكان انفاق الزيادات المحققة فى الناتج الزراعي على استيراد محاصيل ومنتجات زراعية اجنبية وكلما زاد هـذا المؤشر دل ذلك على زيادة إعتماد الدولة على الواردات الزراعيــة ويحسب على النحو التالي (٨) :

الميل الحــدي للــواردات الزراعية = (التغيرات في قيمة الــواردات الزراعية/التغيرات في قيمة الدخل الزراعي)*١٠٠

الميل الحدي للصادرات الزراعية = (التغيرات في قيمة الصادرات الزراعية /التغيرات في قيمة الدخل الزراعي)*١٠٠ ، وكلما زاد الميل الحدى للواردات الزراعية كلما زاد الجزء المخصص من الدخل الزراعي للاستيراد الزراعي الأمر الذى يؤدى الى عواقب سيئة على الاقتصاد الزراعي بصفة خاصــة والاقتصــاد القومي بصفه عامــة حيث ينخفض الجزء المخصص من الدخل الزراعي للإنفاق على السلع المحلية وبالتالى ينخفض الطلب الكلى مما يبطئ من حركة نمو الاقتصاد الزراعي.

٩- معدل التبادل الدولى الصافى الزراعي : يقصد بمعدل التبادل الدولى الصافىالزراعي الشروط التى يتم بها تبادل التجارة بين بلد وأخري، أى أنه عبارة عن النسبة بين قيمة السلعة الزراعية المصدرة وقيمة السلعة الزراعية المستوردة ويحسب حسب المعادلة الاتية (١).

معدل التبادل الدولــي الصافى الزراعــي = (الرقـم القياســي لقيمة الصــادرات الزراعية /الرقم القياســي لقيمة الــوارادات الزراعيــة)*١٠٠،وتعنى زيادة المعدل الصافى الزراعــي عن١٠٠أن قيم الصادرات الزراعيــة قد ارتفعت بالنسبة لقيم الواردات الزراعيــة وبذلك يتحسن الوضع الاقتصادى الزراعي بالنسبة للتعامل الخارجى ، الأمر الذى يعنى أن الدولة تستطيع شراء كمية أكبر من الواردات الزراعية بنفس كمية الصادرات الزراعية التى كانت مصدرة من قبل.

النتائج والمناقشه

اولا: واقع الناتج المحلي الزراعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ونسبة تغيرهما السنوية في العراق للمدة من ٢٠٠٠-٢٠١٧ :

لا يخفى على الجميع ان الناتج المحلي الاجمالي لأي بلد وفي اي قطاع اقتصادي من القطاعات له اهمية كبيرة عند اعداد بحث لتقويم القطاع المعني اذ ان القدرة الانتاجية لاي بلد تعد من اهم محددات مستوى رفاهية مواطنيه ، فضلا عن انها من اهم المؤشرات التي تحدد مكانه ذلك البلد في منظومة الاقتصاد العالمي (٤) وتعد عملية الانتاج الزراعي عملية انتاجية مثل اي عملية في قطاع اقتصادي اخر تتسم بحاجتها لمستلزمات الانتاج المختلفة (الارض ، المياه ، العمل الزراعي ، البذور ، الاسمدة ، المبيدات والمكننه الزراعية ....الخ) ومن المتعارف عليه ان الفرق بين قيمة المدخلات من عناصر الانتاج السالف ذكرها وقيمة المخرجات من المنتجات الزراعية يسمى القيمة المضافة من العملية الانتاجية للوحدة الزراعية وبتجميع القيم المضافة المتحققة في جميع الوحدات الانتاجية نحصل على الناتج الزراعي والذي يمثل مؤشرا خلال سنة معينة او مدة محددة (٦). ويوضح الجدول (١) والشكل (١) واقع الناتج المحلي الزراعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة من ٢٠٠٠-٢٠١٧ ، اذ بلغت ادنى قيمة للناتج المحلي الاجمالي الزراعي في عام (٢٠٠٠) وكانت نحو(٩٧١,٧٤) مليون دولار ، اما اعلى قيمة له كانت في عام (٢٠١٤) وبلغت نحو (١١٢٥٩,٥٤) مليون دولار ، في حين بلغ المتوسط السنوي له نحو (٥٤٩٤,١٨) مليون دولار . ويتضح من الجدول تأثر الناتج المحلي الزراعي بالاوضاع السيئه التي مر بها العراق بعد عام (٢٠١٤) فما تلاها اذ انخفض الناتج المحلي الزراعي من (٦٩٩٠,٩٥) مليون دولار عام (٢٠١٥) بعد ان كان (١١٢٥٩,٥٤،١١١٨٨,٥٦) مليون دولارعام (٢٠١٣ و٢٠١٤) على الترتيب وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ نحو (٣٧,٩-٪) في عام (٢٠١٥) ، كانت اعلى نسبة مساهمة للناتج المحلي الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي عام (٢٠٠٢) وبلغت نحو (٨,٦٪) ، اما اقل نسبة مساهمة له في الناتج المحلي الاجمالي كانت عام (٢٠١٧) وبلغت نحو (٣,٣٪) وبصوره عامة نرى عدم استقرار نسبة مساهمه الناتج المحلي الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي اثناء المدة المدروسة ويعود ذلك الى اعتماد البلد على القطاع النفطي علي حساب القطاعات الاخرى ، فضلا عن التراجع الحاصل في قطاع الزراعة وكل مايتعلق به من جهه اخرى .

ويوضح الجدول نفسه والشكل (٢) واقع الناتج المحلي الاجمالي في العراق لمدة الدراسة ، اذ بلغت ادنى قيمة له عام) ٢٠٠٢) وبلغت نحو (٢٠٩٦٢,١٥) مليون دولار ، اما اعلى قيمة له كانت في عام (٢٠١٣) وبلغت نحو (٢٣٤٦٣٧,٦٨) مليون دولار في حين بلغ المتوسط نحو (١١٧٨٣٤,٣٠) مليون دولار وبسبب الاوضاع الامنية غير المستقرة التي مر بها العراق ادى ذلك الى تراجع الناتج المحلي الاجمالي للسنوات التي تلت عام (٢٠١٣) فقد بلغ نحو (١٧١٠٨٧,١٣) مليون دولار عام (٢٠١٥) وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ نحو (٢٥,١-٪) عما كان عليه عام (٢٠١٤) .

جدول (١)

الناتج المحلي الزراعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ونسبة تغيرهما السنويه في العراق للمدة ٢٠٠٠ -٢٠١٧ بالاسعار الجارية (مليون دولار)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي (١)	نسبة التغير السنوي ٪ (٢)	الناتج المحلي الزراعي (٣)	نسبة التغير السنوي ٪ (٤)	الاهمية النسبية ٪ (٥)	السنة	الناتج المحلي الاجمالي (١)	نسبة التغير السنوي ٪ (٢)	الناتج المحلي الزراعي (٣)	نسبة التغير السنوي ٪ (٤)	الاهمية النسبية ٪ (٥)
٢٠٠٠	٢٠٩٦٦,٤٥	----	٩٧١,٧٤	---	٤,٦	٢٠١٠	١٣٨٥١٦,٧٢	٧,٠٢	٧١٥٠,٦٣	٥,٦	٥,٢
٢٠٠١	٢١٤١٧,٦١	٢,١٥	١٤٨٤,٤٥	٥٢,٨	٦,٩	٢٠١١	١٨٥٧٤٩,٦٦	٣٤,١٠	٨٤٧٧,١٩	١٨,٦	٤,٦
٢٠٠٢	٢٠٩٦٢,١٥	٢,١٣_	١٧٩٤,٩٢	٢٠,٩	٨,٦	٢٠١٢	٢١٨٠٠٠,٩٩	١٧,٣٦	٨٩٩٠,٩٥	٦,١	٤,١
٢٠٠٣	٢٣٧٩٣,٠٢	١٣,٥٠	١٩٩٩,٩٥	١١,٤	٨,٤	٢٠١٣	٢٣٤٦٣٧,٦٨	٧,٦٣	١١١٨٨,٥٦	٢٤,٤	٤,٨
٢٠٠٤	٣٦٦٣٨,٢٤	٥٣,٩٩	٢٥٤٢,١٧	٢٧,١	٦,٩	٢٠١٤	٢٢٨٤٩٠,٩٠	٢,٦٢_	١١٢٥٩,٥٤	٠,٦	٤,٩
٢٠٠٥	٤٩٩٥٤,٨٩	٣٦,٣٥	٣٤٤٠,٣٢	٣٥,٣	٦,٩	٢٠١٥	١٧١٠٨٧,١٣	٢٥,١٢_	٦٩٩٠,٩٥	٣٧,٩_	٤,١
٢٠٠٦	٦٤٨٠٥,٣٩	٢٩,٧٣	٣٧٧٥,٥٨	٩,٧	٥,٨	٢٠١٦	١٧٢٤٧٨,٧١	٠,٨١	٦٦٢٦,١٠	٥,٢_	٣,٨
٢٠٠٧	٨٨٨٤٠,٠٥	٣٧,٠٩	٤٣٧٩,٣٧	١٦,٠	٤,٩	٢٠١٧	١٩٠٨٧٤,٣١	١٠,٦٧	٦٢٦٨,٢٢	٥,٤_	٣,٣
٢٠٠٨	١٢٤٣٧٣,٤٠	٤٠,٠٠	٤٧٨٥,٦٢	٩,٣	٣,٨	المتوسط	١١٧٨٣٤,٣		٥٤٩٤,١٨		
٢٠٠٩	١٢٩٤٢٩,٧٨	٤,٠٧	٦٧٦٩,٠٩	٤١,٤	٥,٢	اعلى قيمة	٢٣٤٦٣٧,٧		١١٢٥٩,٥٤		
						ادنى قيمة	٢٠٩٦٢,٥١		٩٧١,٧٤		

المصدر: العمودين (١) , (٣) وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للاحصاء، الاعمدة (٢,٤,٥) من اعداد الباحث (١٨) .

المصدر : من عمل الباحث استنادا الى الجدول (١).

شكل (١)

الناتج المحلي الزراعي في العراق للمدة ٢٠٠٠-٢٠١٧ بالاسعار الجارية (مليون دولار)

المصدر: من عمل الباحث استنادا الى الجدول (١) .

شكل (٢)

الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة ٢٠٠٠-٢٠١٧ بالاسعار الجارية (مليون دولار)

المصدر : من عمل الباحث استنادا الى الجدول (١).

ثانيا- معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي والناتج المحلي الزراعي في العراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٧):

للتعرف على مقدار معدل النمو السنوي الحاصل في الناتج المحلي الاجمالي والناتج المحلي الزراعي للمدة اعلاه ، تم اعتماد الصيغة الاتية لحساب معدل النمو السنوي : $Lny=A+rt$ وكما موضح في الجدول ادناه (١٥).

جدول (٢)

معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي والناتج المحلي الزراعي في العراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٧):

الناتج المحلي الاجمالي (GDP)	معدل النمو السنوي (b)	t	R٢
	٠,١٤	٣,٣٠	٠,٣١
الناتج المحلي الزراعي (AGDP)	معدل النمو السنوي (b)	t	R٢
	٠,٠٩	٢,٢٧	٠,١٧

المصدر :من عمل الباحث استنادا لجدول (١).

من ملاحظة الجدول اعلاه الذي يوضح معلمات دالة النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي والناتج المحلي الاجمالي الزراعي خلال المدة اعلاه ، اتضح ان هناك علاقة ارتباطية ضعيفة بين المتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي) والمتغير المستقل (عامل الزمن) والذي يعبر عن التغيرات التكنولوجيا ، اذ بلغ معامل التحديد R٢ (٠,٣١) وهذا يعني ان التغير في الزمن قادر على تفسير(٣١٪) فقط من التغيرات التي تحصل في الناتج المحلي الاجمالي ، في حين يشير المعامل bالى انه ستزيد كمية الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (١٤٪) خلال مدة الدراسة ، وما يعزز النتيجة اعلاه هو اختبار t الذي بلغت قيمته المحسوبة للمعامل b (٣,٣٠) وهي اكبر من قيمة t الجدولية البالغه نحو (١,٧٠) عند مستوى (٥٪) وهو بهذا يشير الى توافر الدلالة المعنوية للمتغير المستقل (عامل الزمن) في تفسير المتغيرات التي تحصل في المتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي) ، ويوضح الجدول نفسه ايضا معلمات دالة النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي الزراعي خلال مدة الدراسة ، اذ يتضح ان هناك علاقة ارتباطية ضعيفة بين المتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي الزراعي) والمتغير المستقل (عامل الزمن) والذي يعبرعن التغيرات التكنولوجيا ، اذ بلغت قيمة معامل التحديد R٢ (٠,١٧) وهذا يعني ان التغير في الزمن قادر على تفسير(١٧٪) فقط من التغيرات التي تحصل في الناتج المحلي الاجمالي الزراعي ، في حين يشير المعامل bالى انه سيرتفع الناتج المحلي الاجمالي الزراعي بنسبة (٩ ٪) خلال مدة الدراسة .

وما يعزز النتيجة اعلاه هو اختبار t الذي بلغت قيمته المحسوبة للمعامل b (٢,٢٧) وهي اكبر من قيمة t الجدولية البالغه نحو (١,٧٠) عند مستوى (٥٪) وهو بهذا يشير الى توافر الدلالة المعنوية للمتغير المستقل (عامل الزمن) في تفسير المتغيرات التي تحصل في المتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي الزراعي) خلال مدة الدراسة.

ثالثا : واقع الاســتيرادات والصادرات الزراعية ونسبة مســاهمتها في الاستيرادات والصادرات الاجمالية ونسبة تغيرهما السنوية في العراق للمدة من ٢٠٠٠-٢٠١٧ :

تصـف سياسـة التجـارة الخارجيـة طبيعه السياسـة المتبعة من لدن الدولة تجـاه الصادرات والاستيـرادات مـن المنتجات الزراعية. ففيما يخـص سياسة الصادرات الزراعية فـان ندرة الموارد الطبيعيـة مـن جهه وتوجه الاقتصاد العراقي نحو الانفتاح علـى الاقتصاد العالمي من جهه اخرى هي عوامـل تؤدي الى ضرورة اعادة توزيـع عوامل الانتاج المحلية القابلة للتجـارة وغير القابلة للتجارة ضمـن القطـاع الزراعي باتجاه التخصـص والاعتماد على الميـزه النسبية التنافسيـة وتعزيزها فيما يخـص صادراته الزراعيـة تمهيدا لانضمام العراق بصوره تامه لمنظمة التجارة العالمية (٩) اما فيما يخـص سياسة الاستيرادات الزراعية فلقد بقيت طبيعة سياسة التجارة الخارجية الزراعية التي اتبعتها الدولـة مفضلـة للاستيراد ، وقـد ادت سياسة التجارة الخارجية الزراعية هـذه الى وضع ضريبه غير مباشـرة على المنتجين الزراعين(١٠) ويوضح الجدول (٣) والشكل (٤) واقع الاستيرادات الزراعية ونسبـة مساهمتها في الاستيرادات الاجمالية في العراق للمـدة من ٢٠٠٠-٢٠١٧، اذ بلغت ادنى قيمة للأستيـرادات الزراعيه في عـام (٢٠٠٠) وكانت نحو(١٨٧,٩٤) مليـون دولار ، اما اعلى قيمة لها كانـت فـي عام (٢٠١١) وبلغت نحو (١٠٥٥٣,٢٥) مليون دولار ، في حين بلغ المتوسط السنوي لها نحـو (٣٠٦٠,٤٥) مليون دولار . وبصوره عامة شـهدت الاستيرادات الزراعيـة تقلبات كبيرة بين ارتفـاع وانخفاض اثناء مدة الدراسـة اذ انخفضت بعد عام (٢٠٠٢) لتصبح نحو (١٥٨٧,٦٦) مليون دولار عام (٢٠٠٣) بعد ان كانت نحو (١٦٤٥,٧٣) مليون دولار في العام المذكور انفا وبنسبة تغير سنـوي سالبه بلغت نحو (٣,٥-٪) ثم اخذت بعد ذلك الاستيـرادات الزراعية بالارتفاع التدريجي الى عام (٢٠٠٧) اذ انخفضت عن عام (٢٠٠٦) بنسبة تغير سالبه بلغت نحو (٤,٣-٪) عن العام المذكور انفـا. ان اهـم ما يميز المدة المدروسة هو قيمه الاستيرادات الزراعيـة عام (٢٠١١) والتي بلغت نحو (١٠٥٥٣,٢٥) مليون دولار وهي اعلى قيمة لها اثناء مدة الدراسة وبنسبة (٢٢,١٪) من الاستيرادات الكلية وبنسبة تغير سنوي نحو (٤٤٦,٧ ٪) عن عام (٢٠١٠) التي كانت نسبة التغير له سالبه وبلغت نحو (٥٦,١-٪) ويعود السبب في ذلك الى استيراد كميه حوالي (١١,٩) مليون طن من محصول الرز الابيـض (المبيـض) وايضا شـراء كميه نحو (٩,٥) مليون طن من محصـول القمح من دول مختلفة (١٨) امـا اقل نسبـة مساهمة للاستيرادات الزراعية في الاستيـرادات الكليه للبلد كانت عام (٢٠٠٠) وبلغـت نحو(١,٧٪). ويوضح الجدول نفسه والشكل (٣) واقع الاستيرادات الاجمالي في العراق لمدة الدراسـة ، اذ بلغـت ادنى قيمة لها عام) ٢٠٠٢) وكانت نحـو (٩٨١٧,٣٠) مليون دولار ، اما اعلى قيمة لها كانت في عام (٢٠١٦) وبلغت نحو (٤٨٦٠٠,٠٠) مليون دولار ، في حين بلغ متوسطها لمدة الدراسة نحو (٢٩٤٤٢,٣٣) مليون دولار .

وبصوره عامة هناك تباين في قيم الاستيرادات الكلية للمدة المدروسة متمثل بالارتفاع والانخفاض للقيم اذ شهدت الاستيرادات العراقية انخفاضا شديدا في عام ٢٠١٢ عن العام الذي يسبقه وبلغت نسبة التغير السنوي فيه نحو (-٤٩,٠٪) بسبب انخفاض الاستيرادات من دولة تركيا بنسبة (٨٤٪) وانخفاض الاستيرادات السلعية من دولة سوريا بنسبه (٤٥٪) (١٨) ثم عادت الى الارتفاع التدريجي مره اخرى، اما اكبر نسبة تغير سنوي فيها كانت في عام (٢٠٠٤) وبلغت نحو (١١٤,٤٪).

شكل (٣)

الاستيرادات الكلية في العراق للفتره ٢٠٠٠-٢٠١٧ (مليون دولار)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد الجدول (٣).

شكل (٤)

الاستيرادات الزراعية في العراق للفتره ٢٠٠٠-٢٠١٧ (مليون دولار)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد الجدول (٣).

ويوضح الجدول (٤) والشكل (٦) واقع الصادرات الزراعية ونسبة مساهمتها في الصادرات الاجمالية في العراق للمدة من ٢٠٠٠-٢٠١٧، اذ بلغ المتوسط لها خلال المدة اعلاه نحو (٣٢,١٣) مليون دولار بينما بلغت ادنى قيمة للصادرات الزراعيه في عام (٢٠٠٠) وكانت نحو(٦,٢٥) مليون دولار ، اما اعلى قيمة لها كانت في عام (٢٠٠٤) وبلغت نحو (٩٨,٦٩) مليون دولار مقارنه على ما كانت عليه في عام (٢٠٠٣) وبمعدل تغير سنوي بلغ نحو (١٤٤,٣٪) ويعود ذلك الى الانفتاح على العالم بعد احداث العراق في عام (٢٠٠٣) اذ ازدادات الصادرات الزراعية بشكل عام بعد العام المذكور انفا بسبب رفع القيود عنها ، فضلا عن ارتفاع اسعار المواد والسلع وانخفاض اسعار الصرف الى (١٢٤٣) دينار للدولار بعد ان كان (١٩٨٧) دينار لكل دولار في عام (٢٠٠٢) ، اعلى نسبة مساهمة للصادرات الزراعية في اجمالي الصادرات لمدة الدراسة كانت عام (٢٠٠٤) وبلغت نحو (٠,٥٥٪) ، اما اقل نسبه مساهمه لها في الصادرات الكليه كانت عام (٢٠١١) وبلغت نحو (٠,٠٢٦٪) ، وان اكبر نسبة تغير سنوي للصادرات الزراعية خلال مدة الدراسه كانت عام (٢٠٠٨) وبلغت نحو (٣١٢,٠٪) ، ويوضح الجدول نفسه والشكل (٥) واقع الصادرات الكلية في العراق لمدة الدراسة ، اذ بلغت ادنى قيمة لها عام (٢٠٠٣) وكانت نحو (٩٧١١,٠٠) مليون دولار ، اما اعلى قيمة لها كانت في عام (٢٠١٢) وبلغت نحو (٩٤٢٠٩,٠٠) مليون دولار ، في حين بلغ متوسطها السنوي نحو (٤٥٦٨٩,١٤) مليون دولار .وبصوره عامة هناك انخفاض تدريجي في الصادرات الكلية العراقية من عام (٢٠٠٠) الى عام (٢٠٠٣) ثم زيادة تدريجيه بعد العام المذكور انفا الى عام (٢٠٠٩) حيث

انخفضت قيمه الصادرات الكليه عن العام الذي يسبقه بنسبه تغير سنوي بلغ نحو (٣١,٨-٪) ثم زادت بشكل تدريجي الى ان انخفضت عام (٢٠١٣) بنسبه تغير سنوي بلغت نحو(٤,٧-٪) .

جدول (٣)

واقع الصادرات الزراعية ونسبة مساهمتها في الصادرات الاجمالية ونسبة تغيرهما السنوي في العراق للمدة من ٢٠٠٠-٢٠١٧ مليون دولار

السنه	الصادرات الكلية (١)	نسبة التغير السنوي %(٢)	الصادرات الزراعية (٣)	نسبة التغير السنوي % (٤)	الاهمية النسبية %(٥)	السنه	الصادرات الكلية (١)	نسبة التغير السنوي % (٢)	الصادرات الزراعية (٣)	نسبة التغير السنوي % (٤)	الاهمية النسبية %(٥)
٢٠٠٠	٢٠٦٠٣.٠٠	----	٦.٢٥	----	٠.٠٣٠	٢٠٠٨	٦١٢٦٤.٤٠	٤٨.٥	٧٠.٠٢	٣١٢.٠	٠.١١٤
٢٠٠١	١٢٨٧٣.٠٠	٣٧.٥٠	٨.٣٣	33.3	٠.٠٦٥	٢٠٠٩	٤١٧٩١.٧٠	-٣١.٨	٥٣.٧٤	-٢٣.٣	٠.١٢٩
٢٠٠٢	١٢٢١٩.٠٠	-٥.١	٣٢.٩٨	295.9	٠.٢٧٠	٢٠١٠	٥٢٤٨٢.٦٠	٢٥.٦	٢٠.٤٤	-٦٢.٠	٠.٠٣٩
٢٠٠٣	٩٧١١.٠٠	-٢٠.٥	٤٠.٣٩	22.5	٠.٤١٦	٢٠١١	٧٩٦٨١.٠٠	٥١.٨	٢٠.٤٤	٠.٠	٠.٠٢٦
٢٠٠٤	١٧٨١٠.٠٠	٨٣.٤	٩٨.٦٩	144.3	٠.٥٥٤	٢٠١٢	٩٤٢٠٩.٠٠	١٨.٢	٣٤.١٢	٦٠.٩	٠.٠٣٦
٢٠٠٥	٢٣٨٠٩.٠٠	٣٣.٧	٣٠.١٦	-69.4	٠.١٢٧	٢٠١٣	٨٩٧٦٨.٠٠	-٤.٧	٣١.١٠	-٨.٨	٠.٠٣٥
٢٠٠٦	٢٩٣٦١.٠٠	٢٣.٣	١٨.٠٠	-40.3	٠.٠٦١	٢٠١٤	٨٥٣٦٩.٠٠	-٤.٩	٢٥.٧٠	-١٧.٤	٠.٠٣٠
٢٠٠٧	٤١٢٦٧.٩٠	٤٠.٦	١٦.٩٩	-٥.٦	٠.٠٤١	٢٠١٥	٥١٣٢٨.٠٠	-٣٩.٩	٢٤.٧٥	-٣.٧	٠.٠٤٨
	.					٢٠١٦	٤١٢٩٨.٠٠	-١٩.٥	٢٣.٦٩	-٤.٣	٠.٠٥٧
						٢٠١٧	٥٧٥٥٩.٠٠	٣٩.٤	٢٢.٦٢	-٤.٥	٠.٠٣٩
						المتوسط	45689.14		32.13		
						ادنى قيمة	9711		6.25		
						اعلى قيمة	94209		98.69		

المصـدر: العمـود (١) ، (٣) وزارة التخطيط /الجهـاز المركزي للاحصاء، منظمة الفـاو www.faostat.org ، البنك المركزي العراقي/ مديرية الاحصاء والابحاث ، العمود (٢) و(٤) و(٥) من عمل الباحث.

شكل (٥)

الصادرات الكلية في العراق للفتره ٢٠٠٠-٢٠١٧ (مليون دولار)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (4).

شكل (٦)

الصادرات الزراعية في العراق للفتره ٢٠٠٠-٢٠١٧ (مليون دولار)

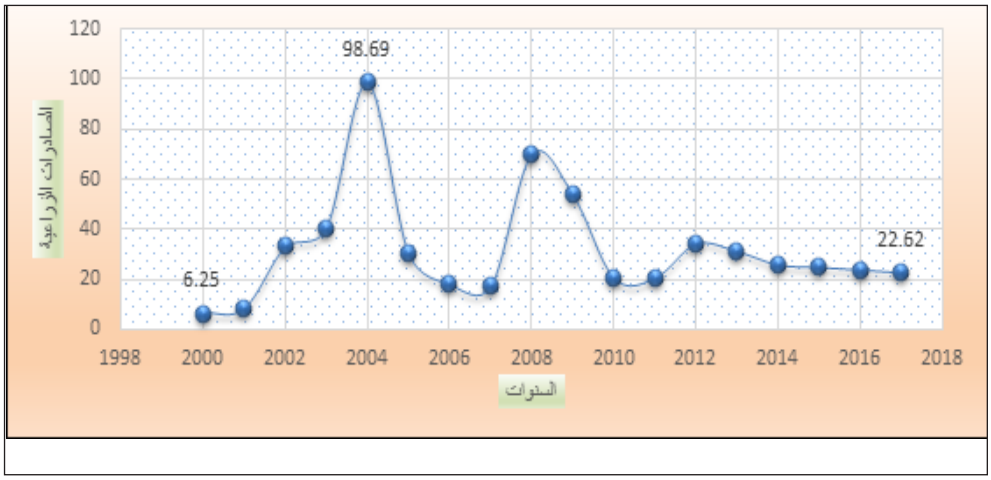

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (٤).

رابعا: معدل النمو السنوي للاستيرادات الكلية والزراعية في العراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٧):

للتعرف على مقدار معدل النمو السنوي الحاصل في قيمة الاستيرادات الاجمالية والاستيرادات الزراعي للمدة اعلاه ، تم اعتماد الصيغة الاتية لحساب معدل النمو السنوي : $Lny=A+rt$ وكما موضح في الجدول ادناه (١٣).

جدول (٤)

معدل النمو السنوي للاستيرادات الكلية والزراعية في العراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٧):

الاستيرادات الاجمالية	معدل النمو السنوي (b)	T	R2
	٠,١١	٦,٨٣	٠,٤٠
الاستيرادات الزراعية	معدل النمو السنوي (b)	T	R2
	٠,١٠	٧,٧٣	٠,٢٠

المصدر :من عمل الباحث استنادا لجدول (٣).

مـن ملاحظـة الجـدول اعـلاه الذي يوضح معلمـات دالة النمـو السنوي للاستيـرادات الكلية والاستيرادات الزراعية خلال المدة اعلاه ، اتضح ان هناك علاقة ارتباطية ضعيفة بين المتغير التابع (الاستيـرادات الكلية) والمتغير المستقل (عامـل الزمن) والذي يعبر عن التغيرات التكنولوجيا ، اذ بلـغ معامـل التحديد R٢ (٠,٤٠) وهـذا يعني ان التغير في الزمن قادر علـى تفسير(٤٠٪) فقط من التغيـرات التي تحصل في الاستيرادات الكلية ، في حيـن يشير المعامل bالى انه ستزيد الاستيرادات الكليـة بنسبـة (١١ ٪) خـلال مدة الدراسة ، وما يعـزز النتيجة اعلاه هو اختبـار t الذي بلغت قيمته المحسوبة للمعامل b (٦,٨٣) وهي اكبر من قيمة t الجدولية البالغه نحو (١,٧٠) عند مستوى (٥٪) وهـو بهذا يشير الى توافـر الدلالة المعنوية للمتغير المستقل (عامل الزمن) في تفسير المتغيرات التي تحصـل في المتغيـر التابع (الاستيـرادات الكلية) ، ويوضح الجـدول نفسه ايضا معلمـات دالة النمو السنـوي للاستيرادات الزراعيـة خلال مدة الدراسة ، اذ يتضح ان هناك علاقـة ارتباطية ضعيفة بين المتغيـر التابـع (الاستيرادات الزراعية) والمتغير المستقل (عامل الزمن) والذي يعبر عن التغيرات التكنولوجيـا ، اذ بلغـت قيمة معامل التحديد R٢ (٠,٢٠) وهـذا يعني ان التغير في الزمن قادر على تفسيـر(٢٠٪) فقـط من التغيرات التي تحصل في الاستيرادات الزراعيه ، في حين يشير المعامل b الـى انـه سيرتفع الاستيرادات الزراعية بنسبـة (١٠ ٪) خلال مدة الدراسة ، وما يعزز النتيجة اعلاه هـو اختبـار t الذي بلغت قيمتـه المحسوبة للمعامل b (٧,٧٣) وهي اكبر مـن قيمة t الجدولية البالغه نحـو (١,٧٠) عنـد مستوى (٥٪) وهو بهذا يشير الى توافر الدلالـة المعنوية للمتغير المستقل (عامل الزمن) في تفسير المتغيرات التي تحصل في المتغير التابع (الاستيرادات الزراعية) خلال المدة اعلاه.

خامســا: معدل النمو السنوي للصادرات الكلية والزراعية في العراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٧):

للتعرف على مقدار معدل النمو السنوي الحاصل في الصادرات الاجمالية والصادرات الزراعي للمدة اعلاه ، تم اعتماد الصيغة الاتية لحساب معدل النمو السنوي :Lny=A+rt وكما موضح في الجدول ادناه (١٣) :

جدول (٥)

معدل النمو السنوي للصادرات الكلية والزراعية في العراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٧):

الصادرات الاجمالية	معدل النمو السنوي (b)	R2
	09,0	55,0
الصادرات الزراعية	معدل النمو السنوي (b)	R2
	03,0	02,0

.(المصدر :من عمل الباحث استنادا لجدول (4

من ملاحظة الجدول اعلاه الذي يوضح معلمات دالة النمو السنوي للصادرات الكلية والزراعية خلال المدة اعلاه ، اتضح ان هناك علاقة ارتباطية مقبولة بين المتغير التابع (الصادرات الكلية) والمتغير المستقل (عامل الزمن) والذي يعبر عن التغيرات التكنولوجيا ، اذ بلغ معامل التحديد R٢ (٠,٥٥) وهذا يعني ان التغير في الزمن قادر على تفسير (٥٥٪) من التغيرات التي تحصل في الصادرات الكلية ، في حين يشير المعامل bالى انه ستزيد الصادرات الكلية بنسبة (٩ ٪) خلال مدة الدراسة ، ويوضح الجدول نفسه ايضا معلمات دالة النمو السنوي للصادرات الزراعية خلال مدة الدراسة ، اذ يتضح ان هناك علاقة ارتباطية ضعيفة بين المتغير التابع (الصادرات الزراعية) والمتغير المستقل (عامل الزمن) والذي يعبر عن التغيرات التكنولوجيا ، اذ بلغت قيمة معامل التحديد R٢ (٠,٠٢) وهذا يعني ان التغير في الزمن قادر على تفسير(٢٪) فقط من التغيرات التي تحصل في الصادرات الزراعيه ، في حين يشير المعامل bالى انه سترتفع الصادرات الزراعية بنسبة (٣ ٪) خلال مدة الدراسة .

سادسا : اهم معايير الكفاءة الاقتصادية لقطاع التجارة الخارجية الزراعي العراقي للمدة ٢٠٠٠-٢٠١٧:

من ملاحظة الجدول ٧ الذي يوضح اهم معايير قياس الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية في القطاع الزراعي العراقي للمدة ٢٠٠٠-٢٠١٧ يتضح الاتي، فيما يتعلق بمعيار نصيب الفرد من التجارة الخارجية الزراعية يوضح الجدول ادناه ان مقدار متوسط نصيب الفرد من التجارة الخارجية من السلع الزراعية خلال فترة الدراسة بلغ متوسطه نحو (٩٦,٩٢) مليون دولار ، اما ادنى قيمة له بلغت حوالي (٨,٠٦) مليون دولار وكانت عام (٢٠٠٠) وحد أقصى بلغ نحو (٣١٧,١٤) مليون دولار وذلك في عام (٢٠١١) ، ويرجع هذا الارتفاع في قيمة متوسط نصيب الفرد من التجارة الخارجية الزراعية بصفة أساسية إلى نصيبه من الواردات الزراعية العراقية، فيما يتعلق بمعيار نصيب الفرد من الصادرات الزراعية يوضح الجدول نفسه ان مقدار نصيب الفرد من الصادرات من السلع الزراعية خلال فترة الدراسة بلغ متوسطه نحو (١,٠٦) مليون دولار .

امـا ادنى قيمة لـه بلغت حوالي (٠,٢٦) مليون دولار وكانت عـام (٢٠٠٠) وحد أقصى بلغ نحو (٣,٦٤) مليون دولار وذلك في عام (٢٠٠٤) ، فيما يتعلق بمعيار نصيب الفرد من الواردات الزراعية يوضـح الجـدول ادناه ان مقـدار متوسط نصيب الفرد من الـواردات من السلـع الزراعية خلال فترة الدراسـة بلـغ متوسطه نحـو (٩٥,٨٧) مليون دولار ، اما ادنى قيمة له بلغـت حوالي (٧,٨٠) مليون دولار وكانـت عـام (٢٠٠٠) وحد أقصى بلغ نحو (٣١٦,٥٣) مليون دولار وذلك في عام (٢٠١١) . فيمـا يتعلق بمعيار الميل المتوسط للتجارة الخارجية الزراعية . يوضح الجدول ادناه ان مقدار متوسط الميـل المتوسـط للتجارة الخارجية الزراعية خلال فترة الدراسـة بلغ متوسطه نحو (٦١,٠٥ ٪) ، اما ادنى قيمة له بلغت حوالي (١٦,٨٥٪) وكانت عام (٢٠٠١) وحد أقصى بلغ نحو (١٢٤,٧٣٪) وذلك فـي عـام (٢٠١١) ، فيما يتعلق بمعايير الميزان التجاري في القطاع الزراعي يوضح الجدول ادناه ان مقدار الميزان التجاري في القطاع الزراعي خلال فترة الدراسة بلغ متوسطه نحو (٣٠٢٨,٣٢) مليون دولار (قيمة مطلقة) ، اما اعلى قيمة له بلغت حوالي (١٠٥٣٢,٨) مليون دولار (قيمة مطلقة) وكانت عام (٢٠١١) وحد ادنى بلغ نحو (١٨١,٦٩) مليون دولار (قيمة مطلقة) وذلك في عام (٢٠٠٠) ، فيما يتعلق بمعيار معدل التبعية في القطاع الزراعي يوضح الجدول ادناه ان مقدار معدل التبعية في القطاع الزراعي خلال مدة الدراسة بلغ متوسطه نحو (٦٠,١٩ ٪) ، اما ادنى قيمة له بلغت حوالي (١٦,٢٩٪) وكانـت عـام (٢٠٠١) وحد أقصى بلغ نحو (١٢٤,٤٩٪) وذلك في عام (٢٠١١) ، فيما يتعلق بمعيار معـدل التغطية فـي القطاع الزراعي يوضح الجدول ادناه ان مقدار معدل التغطية في القطاع الزراعي خلال مدة الدراسة بلغ متوسطه نحو (١,٥٢ ٪) ، اما ادنى قيمة له بلغت حوالي (٠,١٩٪) وكانت عام (٢٠١١) وحـد أقصى بلغ نحـو (٤,٣٣٪) وذلك في عام (٢٠٠٤) . فيما يتعلق بمعيار الميل المتوسط للتصدير في القطاع الزراعي يوضح الجدول (٧) ان مقدار معيار الميل المتوسط للتصدير في القطاع الزراعـي خـلال مدة الدراسة بلغ متوسطه نحو (٩,٢٦ ٪) ، اما ادنى قيمة له بلغت حوالي (٣,٩٤٪) وكانـت عـام (٢٠٠٠) وحد أقصى بلغ نحو (١٨,٣٢٪) وذلك في عـام (٢٠١٦) ، فيما يتعلق بمعيار الميل الحدي للواردات في القطاع الزراعي يوضح الجدول ادناه ان مقدار معدل الميل الحدي للواردات فـي القطاع الزراعي خلال مدة الدراسة بلغ متوسطه المطلق نحو (٦١,١٨ ٪) ، اما ادنى قيمة مطلقة لـه بلغـت حوالي (١,١٥٪) وكانت عـام (٢٠٠٣) وحد أقصى مطلق بلغ نحـو (٢٨٥,٣٪) وذلك في عـام (٢٠٠١) . فيما يتعلق بمعيار الميل الحـدي للصادرات في القطاع الزراعي يوضح الجدول ادناه ان مقـدار معـدل الميل الحدي للصادرات في القطاع الزراعي خلال مدة الدراسة بلغ متوسطه المطلق نحو (٣٦,٥١ ٪) ، اما ادنى قيمة مطلقة له بلغت حوالي (٠,٧٧٪) وكانت عام (٢٠١٧) وحد أقصى مطلق بلغ نحو (٣٤٨,٥٥٪) وذلك في عام (٢٠٠٨) . فيما يتعلق بمعيار معدل التبادل الدولي الصافي فـي القطاع الزراعي يوضح الجدول ادناه ان مقدار معدل التبادل الدولي الصافي في القطاع الزراعي خلال مدة الدراسة بلغ متوسطه نحو (١١١,٠٩ ٪) ، اما ادنى قيمة له بلغت حوالي (٥٨,٤٨٪) وكانت عام (٢٠٠٤) وحد أقصى بلغ نحو (١٨٣,٢٥٪) وذلك في عام (٢٠١٢) .

سـابعا : اهم معايير الكفاءة الاقتصادية لقطاع التجارة الخارجية العراقي للمدة ٢٠٠٠-٢٠١٧:

مـن ملاحظـة الجـدول (٨) ادنـاه الذي يوضح اهم معاييـر قياس الكفـاءة الاقتصادية للتجارة الخارجيـة في العراق للمدة ٢٠٠٠-٢٠١٧ يتضح الاتي، فيمـا يتعلق بمعيار نصيب الفرد من التجارة الخارجيـة الزراعيـة يوضح الجدول ادناه ان مقـدار متوسط نصيب الفرد من التجـارة الخارجية من السلـع خـلال فترة الدراسة بلغ متوسطه نحو (٧٥٦,١٩) مليون دولار ، اما ادنى قيمة له بلغت حوالي (٢٢٤,٣٤) مليون دولار وكانت عام (٢٠٠١) وحد أقصى بلغ نحو (١١٦٨,٤٤) مليون دولار وذلك فـي عـام (٢٠١١) ، ويرجع هذا الارتفاع في قيمة متوسط نصيب الفـرد من التجارة الخارجية بصفة أساسيـة إلى نصيبه مـن الواردات العراقية، فيمـا يتعلق بمعيار نصيب الفرد مـن الصادرات يوضح الجـدول (٨) ان مقـدار نصيب الفرد من الصادرات من السلع خـلال فترة الدراسة بلغ متوسطه نحو (٢٢٩,٤٥) مليون دولار ، اما ادنى قيمة له بلغت حوالي (٥٢,٤٦) مليون دولار وكانت عام (٢٠٠٠) وحـد أقصـى بلغ نحـو (٣٧٥,١١) مليون دولار وذلك في عام (٢٠١٠) ، فيمـا يتعلق بمعيار نصيب الفـرد مـن الواردات يوضح الجدول ادناه ان مقدار متوسط نصيب الفرد من الواردات من السلع خلال فترة الدراسة بلغ متوسطه نحو (٥٢٢,١٦) مليون دولار ، اما ادنى قيمة له بلغت حوالي (١٤٤,٦٥) مليـون دولار وكانـت عـام (٢٠٠٢) وحد أقصى بلغ نحـو (٨٢٧,٧٥) مليـون دولار وذلك في عام (٢٠١١) ، فيما يتعلق بمعيار الميل المتوسط للتجارة الخارجية يوضح الجدول ادناه ان مقدار متوسط الميـل المتوسط للتجارة الخارجية خلال فترة الدراسـة بلغ متوسطه نحو (٣٢,٥٠ ٪) ، اما ادنى قيمة لـه بلغـت حوالي (١٤,٨٥٪) وكانت عـام (٢٠٠٠) وحد أقصى بلغ نحـو (٥٢,٣٥٪) وذلك في عام (٢٠٠٧) ، فيما يتعلق بمعايير الميزان التجاري يوضح الجدول ادناه ان مقدار الميزان التجاري خلال فتـرة الدراسـة بلغ متوسطه المطلق نحو (٣٠٢٨,٣٢-) مليون دولار ، اما اعلى قيمة له بلغت حوالي (١٠٥٣٢,٨-) مليون دولار وكانت عام (٢٠١١) وحد ادنى بلغ نحو (١٨١,٦٩-) مليون دولار وذلك فـي عـام (٢٠٠٠) ، فيما يتعلق بمعيار معدل التبعية يوضح الجدول ادناه ان مقدار معدل التبعية خلال مـدة الدراسة بلغ متوسطه نحو (٢٢,٢١ ٪) ، امـا ادنى قيمة له بلغت حوالي (١١,٢٠٪) وكانت عام (٢٠٠٠) وحد أقصى بلغ نحو (٣٤,٩٧٪) وذلك في عام (٢٠٠٧) ، فيما يتعلق بمعيار معدل التغطية في القطاع الزراعي يوضح الجدول ادناه ان مقدار معدل التغطية خلال مدة الدراسة بلغ متوسطه نحو (٤٦,٤٠ ٪) ، امـا ادنى قيمة له بلغـت حوالي (٢٨,٦٩٪) وكانت عام (٢٠١٤) وحد أقصى بلغ نحو (٦٦,٥٠٪) وذلك في عام (٢٠٠٥) . فيما يتعلق بمعيار الميل المتوسط للتصدير يوضح الجدول ادناه ان مقدار معيار الميل المتوسط للتصدير خلال مدة الدراسة بلغ متوسطه نحو (١٠,٣٤ ٪) ،

امــا ادنى قيمة له بلغــت حوالي (٣,٦٥٪) وكانت عام (٢٠٠٠) وحد أقصى بلغ نحو (١٧,٣٨٪) وذلك في عام (٢٠٠٧) ، فيما يتعلق بمعيار الميل الحدي للواردات يوضح الجدول ادناه ان مقدار معدل الميل الحدي للواردات خلال مدة الدراسة بلغ متوسطه المطلق نحو (٢٠,٤١ ٪) ، اما ادنى قيمة مطلقة له بلغت حوالي (١٣٤,٨٪) وكانت عام (٢٠٠٣) وحد أقصى مطلق بلغ نحو (٢٧٤,٨٢٪) وذلك في عــام (٢٠٠٤) . فيمــا يتعلق بمعيار الميل الحدي للصادرات يوضح الجدول ادناه ان مقدار معدل الميل الحــدي للصــادرات في خلال مدة الدراسة بلغ متوسطه المطلق نحو (٠,٧٥ ٪) ، اما ادنى قيمة مطلقة له بلغت حوالي (٩٥,٢٦٪) وكانت عام (٢٠٠٣) وحد أقصى مطلق بلغ نحو (١٠٩,١٥٪) وذلك في عــام (٢٠٠٤) . فيما يتعلق بمعيار معدل التبادل الدولــي الصافي يوضح الجدول ادناه ان مقدار معدل التبــادل الدولــي الصافي خلال مدة الدراسة بلغ متوسطه نحــو (١٣٦,٠٨ ٪) ، اما ادنى قيمة له بلغت حوالي (٥٨,٢١٪) وكانت عام (٢٠١٤) وحد أقصى بلغ نحو (١٩٧,٤٨٪) وذلك في عام (٢٠٠٥) .

جدول (٦)

اهم معايير الكفاءة لقطاع التجارة الخارجية في العراق للمدة ٢٠٠٠-٢٠١٧

السنوات	نصيب الفرد من التجارة الخارجية الزراعية	نصيب الفرد من الصادرات الزراعية	نصيب الفرد من الواردات الزراعية	معدل التبعية في القطاع الزراعي %	معدل التغطية في القطاع الزراعي %	الميزان التجاري الزراعي	الميل المتوسط للتجارة الخارجية الزراعية %	الميل المتوسط للتصدير الزراعي %	الميل الحدي للواردات الزراعية %	الميل الحدي للصادرات الزراعية %	معدل التبادل الصافي الزراعي %
٢٠٠٠	8.06	0.26	7.80	19.34	3.32	-181.69	19.98	3.94	3.31	-1.96	106.18
٢٠٠١	10.08	0.34	9.75	16.29	3.44	-233.54	16.85	5.01	-285.3	-171.95	112.84
٢٠٠٢	65.67	1.29	64.39	91.69	2.00	-1612.75	93.52	6.76	24.72	-5.50	148.11
٢٠٠٣	61.80	1.53	60.28	79.38	2.54	-1547.27	81.40	8.31	1.15	18.05	140.54
٢٠٠٤	87.42	3.64	83.79	89.46	4.33	-2175.47	93.33	5.72	25.56	-6.80	58.84
٢٠٠٥	109.87	1.08	108.80	88.42	0.99	-3011.85	89.29	4.80	-7.88	-3.57	98.87
٢٠٠٦	107.71	0.62	107.09	81.72	0.58	-3067.29	82.19	5.83	49.27	12.41	87.48
٢٠٠٧	100.00	0.57	99.44	67.39	0.57	-2934.3	67.77	8.27	26.18	19.50	130.60
٢٠٠٨	168.56	2.20	166.37	110.86	1.31	-5235.42	112.32	11.73	178.01	-348.55	154.21
٢٠٠٩	138.36	1.67	136.70	64.94	1.22	-4342.44	65.73	11.77	70.45	12.25	83.72
٢٠١٠	60.04	0.63	59.42	27.00	1.05	-1910.07	27.28	10.05	73.45	-2.99	66.29
٢٠١١	317.14	0.61	316.53	124.49	0.19	-10532.8	124.73	8.58	50.64	-29.11	82.70
٢٠١٢	131.00	1.00	130.01	49.47	0.76	-4413.51	49.84	9.69	214.80	-10.70	183.25
٢٠١٣	78.81	0.88	77.94	24.69	1.12	-2731.05	24.96	9.37	-49.59	4.46	126.98
٢٠١٤	62.68	0.73	61.96	19.41	1.17	-2159.64	19.63	9.70	3.04	4.78	98.08
٢٠١٥	83.76	0.71	83.06	41.58	0.85	-2882.28	41.93	11.04	-20.76	3.11	75.53
٢٠١٦	54.12	0.66	53.46	29.05	1.23	-1901.04	29.40	18.32	9.16	-0.78	123.16
٢٠١٧	99.52	0.61	98.92	58.39	0.61	-3637.33	58.74	17.85	8.14	-0.77	122.15
المتوسط	٩٦.٩٢	١.٠٦	٩٥.٨٧	٦٠.١٩	١.٥٢	٣٠٢٨.٣٢ *	٦١.٠٥	٩.٢٦	*٦١.١٨	*٣٦.٥١	١١١.٠٩
ادنى قيمة	٨.٠٦	.٢٦	٧.٨٠	١٦.٢٩	.١٩	*١٨١.٨	١٦.٨٥	٣.٩٤	*١.١٥	*.٧٧	٥٨.٨٤
اعلى قيمة	٣١٧.١٤	٣.٦٤	٣١٦.٥٣	١٢٤.٤٩	٤.٣٣	*١٠٥٣٢.٨	١٢٤.٧٣	١٨.٣٢	*٢٨٥.٣	*٣٤٨.٥٥	١٨٣.٢٥

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجداول ذات العلاق / * (قيم مطلقة).

ثامنـــا- تقدير نمـــوذج الإنحدار المتعدد لأهم العوامل المؤثـــرة على معدل التبعية في القطاع الزراعي العراقي:

يستخدم هـذا النموذج بغرض تحديد اهم العوامل المؤثرة على معدل التبعية الزراعيه في العراق ، ويتضمن النموذج معدل التبعية القطـاع الزراعـي فى العراق Y كمتغير تابع، وكل من نصيب الفرد من الواردات الزراعيـة بـالدولار X1 ، نصيب الفرد من الصادرات الزراعيـة بالدولار X2 ، معدل التغطية الزراعـي X3 ، الميل المتوسط للتصدير الزراعـيX4 ، الميل الحدي للـواردات الزراعية X5 ، الميل الحدي للصادرات الزراعيـة X6 صافي الميزان الزراعـي بالمليون دولار X7 ، ومعدل التبادل الدولى االصافـي الزراعـيX8 ، كمتغيرات مستقلة خلال الفترة 2017-2000. يتضـح مـن الانمـوذج الانحدار المتعدد ادنـاه ان قيمة F معنوية وكذلك معنوية معاملات الانحدار، ويشير معامل التحديـد المعدل إلى أن حوالي٩٩٪ من التغيرات في معدل التبعية الزراعيـة ترجع الى المتغيـرات المفسرة التى يتضمنها النموذج ويتضح ان أكثر العوامل تأثيرا على معدل التبعية الزراعية في العراق خـلال الفترة (2017-2000) هى نصيب الفرد من الواردات الزراعية X1، معدل التغطية الزراعـي X3، الميـل المتوسـط للتـصديرالزراعي X4وبدراسة إشارات معاملات الانحدارالمقدرة للمتغيرات التفسيرية والتي ثبت معنوياتها الإحصائية تبين أنها تتفق مع المنطـق الاقتصادي وفي ضوء معادلة الانمـوذج، ومعنوية المتغيرات التفسيرية يتضح إن تزايد نصيب الفرد من الواردات الزراعية بمليون دولار يؤدى إلى تزايـد فـي معـدل التبعيـة الزراعيـة بنحو٠,٠١٪. وان التزايد في معدل التغطية الزراعي بنحو١٪ يؤدى إلى تنـاقص مقـداره نحـو 25٪ في معدل التبعية الزراعية كذلك التزايد فى الميل المتوسط للتصدير الزراعي بنحو١٪ يؤدى إلـى تناقص مقداره نحو١,٦٦٪ في معدل التبعية الزراعية وفى ضوء ذلك فانه ممكن القول بان خفض معدل التبعية الزراعية في العراق يتوقف بـصفة رئيسية على تحقيق زيادة فى قيمة الصادرات الزراعية.

$$Y = 13.14 + 0.01\ X1 - 0.25\ X3 - 1.66\ X4$$

(15.50-) (6.33-) (4.90-) (8.24)

$$R- = 0.99\ F = 391.15$$

تاســـعا- تقدير نموذج الإنحدار المتعدد لاهـــم العوامل المؤثرة على معدل التبعية على المستوى القومي في العراق:

يستخدم النموذج بغرض تحديد اهم العوامل المؤثرة على معدل تبعية الاقتصاد القومي العراقي، ومن ثم الوقوف على إمكانية تبني سياسات واليـات تخفيـض هـذا المعدل والعمل علي تحسين الوضع الاقتصادي للبلـد. ويتضمن النموذج معدل التبعية فى العـراق Y كمتغير تابع، وكل من نصيب الفرد من الواردات بـالدولار X1 ، نصيب الفرد من الصادرات بالدولار X2 ، معدل التغطية X3 ، الميل المتوسط للتصدير X4 ، الميل الحدي للواردات X5 ، الميل الحدي للصادرات X6 صافي الميزان التجاري بالمليون دولار X7 ، ومعدل التبادل الدولى الصافى X8، كمتغيرات مستقلة خلال الفترة 2000-2017. ويتبين من قيمة F معنوية النموذج المستخدم وكذلك معنوية معاملات الانحدار، ويشير معامل التحديد المعدل إلى أن حوالي ٩٧٪ من التغيرات في معدل التبعية ترجع الـى المتغيـرات المفسرة التـى يتضمنها النموذج ويتضح ان أكثر العوامل تأثيرا على معدل التبعية في العراق خلال مدة الدراسة هى نصيب الفرد من الواردات بالمليون دولار x1، معدلالتغطية x3 الميل المتوسط للتصدير x4 وبدراسة إشارات معاملات الانحدار المقدرة للمتغيرات التفسيرية والتي ثبت معنوياتهاالاحصائية تبين أنها تتفق مع المنطـق الاقتصادي وفي ضوء معادلة النموذج، ومعنوية المتغيرات التفسيرية تم يتضـح إن تزايد نصيب الفرد من الواردات بمليون دولار يؤدى إلى تزايد في معدل التبعية بنحو ٠,٠٨٪.وان التزايد في معدل التغطية بنحو ١٪ يؤدى إلى تناقص مقداره نحو ٠,٢٦٪ في معدل التبعية.كذلك التزايد فى الميل المتوسط للتصدير بنحو ١٪ يؤدى إلى تناقص مقداره نحو ١,٥١٪ في معدل التبعية وفى ضوء ذلك فانه يمكن القول بان خفض معدل التبعية للعـراق يتوقف بصفة رئيسية على تحقيق زيادة فى قيمة الصادرات الكلية.

$$Y = 14.07 + 0.08\ X1 - 0.26\ X3 - 1.51\ X4$$

$$(14.74\text{-})\ (0.26\text{-})\ (6.67)\ (14.84)$$

R- =0.97 F=192.68 -Rراوح متوسط نصيب الفرد من الواردات بنحو ٥٢٢,١٦ مليون دولار خلال الفترة (٢٠٠٠ -٢٠١٧)، في حين بلغ متوسـط نصيب الفرد من الصادرات بنحو ٢٢٩,٤٥ مليون دولار، ومن ثم فإن متوسـط ما يتحمله الفرد من الواردات يمثل ٢,٢٧ مليون دولار مما يعود عليه من الصادرات اى اكثر من ضعف الصادرات.وبدراسـة صافي الميزان التجاري العراقي يتضح ان عجزه تراوح بين حد ادني مطلق بلغ حوالي ٤٥٦٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٢ ، وحد اعلى مطلق بلغ نحو ٥٣٠٣٢ مليون دولار في عام ٢٠١٤ ، وقدر متوسط العجز السنوي في الميزان التجاري بنحو ٢٦٤٩٦,١٢ مليون دولار للفترة .(٢٠٠٠-٢٠١٧).

الاستنتاجات

١- تـراوح معدل التبعية علـى المستوى القومي في العراق بين حد أدنـي بلغ حوالي ٢٠,١١٪ عام ٢٠٠٠ وحد أعلي بلغ نحو ٧٩,٣٤ ٪ عام ٢٠٠٧ ، ومتوسط قدر بنحو ٢٢,٢١٪ للفترة (٢٠١٧-٢٠٠٠). وهذا يعنى أن العراق يعتمد على الواردات بنسبة تقدر بحوالي ٢٢,٢١٪ ، ومن الواضح ان الاقتصاد القومي العراقي يتأثر بالتغيرات العالمية بدرجة كبيرة .

٢- تراوح متوسط نصيب الفرد من الواردات بنحو ٥٢٢,١٦ مليون دولار خلال الفترة (٢٠٠٠ -٢٠١٧)، في حين بلغ متوسط نصيب الفرد من الصادرات بنحو ٢٢٩,٤٥ مليون دولار، ومن ثم فإن متوسط ما يتحمله الفرد من الواردات يمثل ٢,٢٧ مليون دولار مما يعود عليه من الصادرات اى اكثر من ضعف الصادرات.

٣- وبدراسـة صافي الميزان التجاري العراقي يتضـح ان عجزه تراوح بين حد ادني مطلق بلغ حوالـي ٤٥٦٥ مليـون دولار في عام ٢٠٠٢ ، وحد اعلى مطلـق بلغ نحو ٥٣٠٣٢ مليون دولار في عام ٢٠١٤ ، وقدر متوسط العجز السنوي في الميزان التجاري بنحو ٢٦٤٩٦,١٢ مليون دولار للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٧).

٤- بلـغ معـدل التبعية الزراعيه فى العراق بين حد أدنـي بلغ حوالى ١٦,٢٩٪ عام ٢٠٠١ وحد أعلـي بلـغ نحو ١٢٤,٤٩ عام ٢٠١١ ، وقـدر متوسط معدل التبعية الزراعي بنحـو ٦٠,١٩٪ للفترة (٢٠١٧-٢٠٠٠). وهذا يعنى أن العراق يعتمد على الواردات الزراعية بنسبة تقدر بحوالي ٦٠,١٩ ٪.

٥ □٩٥,٨٧ دولار خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠٠٠) فـي حين قدر متوسط نصيب الفرد من الصادرات الزراعية بنحو ١,٠٦ دولار. وهذا يوضح ان متوسـط نصيب الفرد مـن الواردات الزراعية أكبر من نصيبه من الصـادرات الزراعية كمتوسط لفترة الدراسة.

٦- وفيمـا يختص بمعـدل التغطية الزراعي، فقـد تراوح بين ٠,١٩ ٪ كحـد ادنى عام ٢٠١١، وحوالـي ٤,٣٣٪ كحـد اعلـى عام ٢٠٠٤ ، وقد قـدر متوسط معدل التغطيـة الزراعي بنحو ١,٥٢٪ خـلال الفترة (٢٠١٧-٢٠٠٠)، وهذه النسبة تعكس نقص قيمة الصادرات الزراعية بالنسبة للواردات الزراعية.

٧- يتضح ان العجز في صافي الميزان الزراعي تراوح بين حد ادني مطلق بلغ حوالي ١٨١,٨ مليـون دولار في عام ٢٠٠٠ ، وحـد اعلى مطلق بلغ نحو ١٠٥٣٢,٨ مليون دولار في عام ٢٠١١ ، وقـد قدر متوسط العجز في الميزان الزراعي بنحو ٣٠٢٨,٣٢ مليون دولار للفترة (٢٠١٧-٢٠٠٠). وهذا يعكس تفوق قيمة الواردات الزراعية بالمقارنة بقيمة الصادرات الزراعية طول فترة الدراسة.

٨- يوضـح نمـوذج الإنحدار المتعدد المرحلـى لتحديد أهم العوامل المؤثرة علـى معدل التبعية الزراعـي في العـراق ان تزايد نصيب الفرد مـن الواردات الزراعية بمليـون دولار يؤدى إلى تزايد

فــي معدل التبعيــة الزراعي بنحو ٠,٠١٪ وان التزايد في معدل التغطية الزراعي بنحو ١٪ يؤدى إلى تناقــص مقداره نحــو ٠,٢٥٪ في معدل التبعيــة الزراعي، كذلك التزايد فى الميــل المتوسط للتصدير الزراعي بنحو ١٪ يؤدى إلى تناقص مقداره نحو ١,٦٦٪ في معدل التبعية الزراعي. وفي ضوء ذلك فانــه يمكــن القول بان خفض معدل التبعية الزراعي في العراق يتوقف بصفة رئيسه على تحقيق زيادة في قيمة الصادرات الزراعية.

٩- يوضــح معدل النمــو السنوي الموجب للناتج المحلي الاجمالــي والناتج المحلي الزراعي في المدة (٢٠٠٠-٢٠١٧) العلاقة الطردية بين المتغيرات المشار اليها اعلاه والسياسة الاقتصادية المتبعه من لدن الدولة في اغلب سنوات الدراسة .

١٠- انخفــاض مساهمة القطاع الزراعي (الناتج المحلــي الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي) خلال مدة الدراسة ، اذ ان متوسط نسبة المساهمة لمدة الدراسة كان ٥,٤٪ وهو من المؤشرات الهامة علــى ضعف تطور القطاع الزراعي فــي الاقتصاد العراقي بالشكل المطلوب واعتماد البلد على قطاع المحروقات .

١١- فشــل سياســة التجــارة الخارجية في وضــع خارطة الميــزات النسبية الظاهريــة للمنتجات والمحاصيل الزراعية في العراق .

التوصيات:

١- زيادة تنسيق السياسات الاقتصادية بما يعمل على رفع قيمة الصادرات لتقليل العجز وتغطية أكثر للواردات.

٢- إعــادة النظر فــي المخططات التنمويــة المتعلقة بالقطاعات الاقتصاديــة بالشكل الذي يؤدي إلــى زيــادة الإنتاج المحلي كما ونوعا ، فضلا عن زيادة الصــادرات لتدارك العجز الواقع في الميزان التجاري العراقي.

٣- تأهيــل السلع بما يتوافق ورغبــات المستهلك العراقي والأجنبي وتخفيض تكاليف إنتاجها من أجــل أن تكــون أكثر منافسة في السعر في السوق المحلــي والعالمي مع المنتجات الأجنبية حتى يتمكن من توسيع نطاق وحجم تصديرها.

٤- دعــم الحكومــة العراقية لزيادة الحركة التجارية بين العراق والعالم من خلال تسهيل وزيادة فــرص مساهمة المستثمرين فــي المشروعات التنموية العراقية، وازالة المعوقات التجارية التى تواجه العلاقات التجارية والاستثمارية بين العراق ودول العالم.

٥- العمــل على زيادة الأهميــة النسبية للصادرات العراقية بصفة عامة والزراعية بصفة خاصة وزيــادة قدراتها التنافسية إلى أسواق العالم من خــلال المتابعة المستمرة لطبيعة ومواصفات المنتجات المنافسة.

REFERENCE

1. Abrar ul haq, M., 2015, Agricultural Export and Economic Growth: ACase Study of Pakistan, Munich Personal Repec Archive (MPRA), Public Policy and Administration Research ISSN 2224-5731(Paper) ISSN 2225-0972(Online) Vol.5, No.8.

2. Agricultural Research Department, Agricultural Statistics, publications from wheat crops ,2012. The Ministry of Agriculture, Baghdad. P 21.

3. Al- ajlouni, M. 2010. and, S. S. Economic Feasibility Study and Evaluation of projects, the Arabic edition, Dar Yazouri for Publishing and Distribution, Amman Jordan, p 69.

4. Al- Nadawi, Z. A. A. 2011. Analysis of Agricultural Sector in Iraq and Causes of Declining During (1990-2010) and proposals for Developing it. The Central Statistics Organization Publishing. Baghdad. P. 4

5. Al- sadi.M. A .2010, The Feasibility of Current Public Investment in Agricultural Sector in Iraq for the Period (1980 - 2005), MSc. Thesis, Department of Agricultural Economics, College of Agriculture, University of Baghdad, p 90.

6. Al- saidi.A. J. 2011, Agricultural Policy Analysis of Rice System in Iraq for The Year 2007 By Using Analysis Matrix, Ph. D, Dissertation, Department of Agricultural Economics, College of Agriculture, University of Baghdad, p87.

7. Al-Badri, B. H., 2015. Gravity model foreign trade (Iraqi dates as a case study). International Journal of Applied Agricultural Sciences. 1(2). P. 19-25

8. Alhajhoj, Hassan, 2007, Exports and Economic Growth in Saudi Arabia: A VAR Model Analysis, Journal of Applied Science 7 (23): 3649-3658.

9. Ali, Abdulkadir, Ali, A., & Dalmar, M., 2017, Impact of import and export performance on theconomic growth of Somalia. International Journal of Economics and Finance; Vol. 10, No. 1.

10. Awokuse, Titus O., 2004, Is the export-led growth hypothesis valid for Canada? Canadian Journal of Economics, Vol. 36, No. 1

11. Bakari, S., & Mabrouki, M., 2017, Impact of exports and imports on economic growth: new evidence from Panama. Journal of Smart economic growth Volume 2, Number 1.

12. Ewetan, O., & Okodua H., 2013, Econometric Analysis of Export and Economic Growth in Nigeria, Journal of Business Management and Applied Economics, Volume II, Issue 3.

13. Food and Agriculture Organization. 2012.The Annual Statistics Book. Roma. P.112

14. Gujarati, Damodar N., 2004, Basic Econometrics, McGraw−Hill Companies, Fourth Edition.

15. Jasim, W. K. 2011. The Planning to Produce the Main Crops in Iraq (Wheat, Barley, Rice and Maize by Using Policy Analysis Matrix. Ph.D. Dept. of Agricultural Economics.College of Agriculture. Baghdad University. P.178.

16. Ministry of Planning/ The Central Statistics Organization Publishing. 2012. Prices Data. Baghdad